

المرحلة الثانية / المعاصرة الثامنة

المفعول معه

تعريفه ، وحكمه ، والعامل فيه

يُنْصَبُ تَالِي الْوَاوِ مَفْعُولًا مَعَهُ فِي نَحْوِ سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَةً
بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشِبْهِه سَبَقُ ذَا النَّصْبِ لَا بِالْوَاوِ فِي الْقَوْلِ الْأَحَقُّ

س1- عرّف المفعول معه ، وما حكمه ؟ وما العامل فيه ؟

ج1- المفعول معه ، هو : الاسم الفُضَّلَة (يجوز حذفه) المنصوب بعد واوٍ ، بمعنى : مَع . فإذا لم تكن الواو بمعنى مع فلا يعرب ما بعدها مفعولاً معه، بل معطوفاً على ما قبله، مثل: جاءَ محمدٌ وسعيدٌ بعده.
حكمه : النَّصْب . والناصب له ما تقدّمه من الفعل ، أو شِبْهِه (ما يشبه الفعل في العمل) . فمثال الفعل : سِيرِي والطَّرِيقَ مُسْرِعَةً .
فالطَّرِيقَ : مفعول معه منصوب بالفعل (سِيرِي) والواو بمعنى : مَع (أي : سِيرِي مع الطريق) .
وشبه الفعل ، هو : ما أشبّه الفعل في العمل ، كاسم الفاعل ، نحو : زيدٌ سائرٌ والطَّرِيقَ ، وكالمصدر ، نحو : أعجبتني سيرك والطَّرِيقَ ،
وكاسم المفعول ، نحو : النَّاقَةُ متروكةٌ وَفَصِيلُهَا ، وكاسم الفعل ، نحو : رُوَيْدُكَ وَالْعَاضِبُ .
فكل واحد من الأسماء التي تحتها خطٌ مفعول معه منصوب بما قبله من الأسماء ، والواو فيها بمعنى : مع .

س2- زعم قومٌ أنّ الناصب للمفعول معه الواو ، بم يُرَدُّ على هذا القول ؟

ج2- هذا القول هو مذهب عبد القادر الجُرْجَانِي - وهو قول غير صحيح - لأن الحرف المختصّ بالاسم إذا لم يكن كالجاء منه لا يعمل إلا الجرّ ، ولا يعمل النصب ، وذلك مثل حروف الجرّ فإنها مختصة بالاسم، وليست كالجاء منه ؛ ولذلك لا تعمل فيه إلا الجرّ فقط .
وإنما قيل : إذا لم يكن كالجاء منه احترازاً من الألف واللام فإنها مختصة بالاسم ولم تعمل فيه شيئاً ؛ لأنها كالجاء منه بدليل تَحْطُّي العامل لها ، نحو : مررتُ بالغلام .

س3- ما الذي يُفْهَمُ من قول الناظم : " في نحو سيرى والطريق مُسْرِعَةً " وما الذي يفهم من قوله : " بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشِبْهِه سَبَقُ " ؟

ج3- يفهم من قوله : " في نحو سيرى والطريق مُسْرِعَةً " أن المفعول معه مَقْبِس في كل اسم وقع بعد (واو) بمعنى (مع) وتقدّمه فعلاً ، أو شبهه .

ويُفْهَمُ من قوله : " بما من الفعل وشبهه سبق " أنّ عامل المفعول معه لا بُدَّ أَنْ يتقدّم عليه ؛ فلا تقول : والتَّهَرَّ سرتُ .

ملحوظة مهمة: يجب أن يكون المفعول معه مسبوقاً بجملة، فإذا سبقه مفرد كان معطوفاً على ما قبله، مثل: كلُّ امرئٍ وشأنُهُ .

نصب المفعول معه بعد

ما ، وكيف الاستفهاميتين

وَبَعْدَ مَا اسْتَفْهَمَ أَوْ كَيْفَ نَصَبَ بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبِ

س4- ما المراد بالبيت السابق ؟

ج4- المراد : أنه سُمِعَ من كلام العرب نصب المفعول معه بعد(ما ، وكيف) الاستفهاميتين مِنْ غَيْرِ أَنْ يُلْفَظَ بفعل ، نحو : ما أنت وزيداً ؟ ونحو : كيف حالك والدرس ؟ وكيف أنت والبرْدُ ؟ وخَرَجَ النحويون على أنه منصوب بفعل مضمر مُشْتَقٌّ من لفظ الكَوْنِ ، والتقدير : ما تكون زيداً ؟ وكيف يكون حالك والدرس ؟ فزيداً ، والدرس : منصوبان بـ (تكون) المضمرّة .
مع ملاحظة أن ورود ذلك عن العرب قليل ، والكثير هو الرفع على أنه معطوف على ما قبله ، كما تقدم .

حالات الاسم الواقع بعد الواو

وَالْعَطْفُ إِنْ يُمَكِّنُ بِلا ضَعْفٍ أَحَقُّ وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقِ
وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجْزِ الْعَطْفُ يَجِبُ أَوْ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبُ

س5- اذكر حالات الاسم الواقع بعد الواو .

ج5- للاسم الواقع بعد الواو أربع حالات هي :

1- جواز العطف على الاسم السابق ، أو النَّصْبُ على المعية ، والعطف أرجح : وذلك إذا كان العطف هو الأصل، مثل: (أشفق المعلمُ والتلميذُ على المسكين) فكلمة تلميذ يجوز رفعها بالعطف ويجوز نصبها على أنها مفعول معه، ولكن العطف أفضل؛ لأنه أقوى في الدلالة على المشاركة والاقتران.

2- جواز العطف ، أو النصب على المعية ، والنَّصْبُ على المعية أرجح : وذلك إذا أمكن العطف بِضَعْفٍ ، نحو : سرثُ زيداً ، فالنصب على المعية هنا أرجح، ويجوز العطف ولكن بِضَعْفٍ؛ لأن العطف على الضمير المتصل بلا فاصل ضعيف .

3- وجوب النصب: وذلك إذا امتنع العطف بأن يكون العطف مؤدياً إلى فساد المعنى . والنَّصْبُ إمَّا أن يكون على المعية ، أو على أنه مفعول لفعل محذوف مناسب. فمثال النَّصْبِ على أنه مفعول معه فقط ، قولك : سيرى والطريقُ مسرعاً ، ونحو : مات زيدٌ وطلوعُ الشمسِ . في هذين المثالين يجب نصب الاسم الواقع بعد الواو لامتناع العطف ؛ لأنك إذا عطفتَ فَسَدَ المعنى ؛ لأنه لا يصحَّ قولك : مات زيدٌ ومات طلوعُ الشمسِ .

ومثال النصب على أنه مفعول لفعل محذوف، قولك: أكلتُ التفاحَ والقهوةَ ، وهنا يمتنع أيضاً عطف القهوة على التفاح لفساد المعنى؛ لأن القهوة لا تُؤكل ، ويتعيّن النصب على أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره (شَرِبْتُ) . وكما في قول الشاعر :

عَلَفْتُهَا تَيْناً وَمَاءً بَارِداً حَتَّى شَتَّتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا

فقوله (ماءً) يجوز نصبه على المعية ويمتنع عطفه ؛ لأنه لا يصحّ قولك : علفتها تيناً وعلفتها ماءً بارداً ؛ لأن الماء لا يُعلّف بل يُسقى ؛ إذ معنى علفتها : أطعمتها وقدمت لها ما تأكله . ويجوز كذلك إعراب (ماءً) مفعول به لفعل محذوف تقديره : وسقيتها ماءً ، وعلى هذا تكون الواو للعطف ولكن عطف جملة على جملة .

وقوله تعالى : ﴿ فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾ فلا يصحّ هنا عطف (شركاءكم) على (أمركم) لأنه لا يصحّ أن يُقال : أجمعت شركائي، وإنما يُقال: أجمعت أمري وجمعتُ شركائي؛ ولذا فإنّ النصب واجبٌ بفعل محذوف مناسب ، والتقدير : فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ واجمعوا شركاءكم.

4- وجوب العطف وامتناع المعية ، وذلك إذا لم تتحقّق شروط المفعول معه ، وهي :

أ- أن يُسبق الاسم بجملة ، نحو : سرتُ والنهرَ ، فإذا لم يكن ما قبله جملة وجب العطف ، نحو : كلُّ طالبٍ وكتابه . فالواو : عاطفة تُفيد المصاحبة .

ب- أن يكون فُضْلاً يجوز حذفه. فإذا لم يكن كذلك فالواو للعطف ، نحو: تَصَافَحَ زَيْدٌ وَعَمْرُو؛ لأنَّ (عمرو) هنا عمدة، وليس فضلة ؛ لأنه لا يصح أن تحذفه ، وتقول : تصافح زيدٌ .

ج- أن تكون (الواو) بمعنى (مع) فإذا لم تكن بمعنى (مع) فهي للعطف ، نحو : جاء زيدٌ وعمرو قبله . فالواو : للعطف ، ولا يصحّ أن تكون بمعنى (مع) بسبب وجود كلمة (قبله) لأنه لا يصحّ أن تقول : جاء زيدٌ مع عمرو قبله أو بعده .